

المقاولاتية في الجامعة الجزائرية الواقع والآفاق

Entrepreneurship in the Algerian University: Reality an prospects

ساميحة أزبوش¹¹ جامعة أحمد درايعة- أدرار (الجزائر)، aze.samiha@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/23 تاريخ القبول: 2026/04/16 تاريخ النشر: 2026/06/08

ملخص:

تستعرض هذه الدراسة بحثا حول المقاولاتية في الجامعة الجزائرية واقعها وآفاقها، في إطار رؤية مستقبلية مؤسسة على التجارب السابقة في الوطن وخارج الوطن، وعلى الدور الذي لعبته هذه المقاولاتية في دفع الطالب الجامعي كمشروع مستقبلي نحو الانفتاح وبناء الذات والمساهمة في بناء المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى تمكين الطالب الجامعي من إدراك مفهوم العمل وقيمه الاقتصادية والتنموية في بناء الذات والوطن.

وعلى هذا الأساس فإلى أي حد استطاعت فكرة المقاولاتية في الجامعة الجزائرية عموما أن تلفت أنظار الطلبة بتخصصاتهم المتعددة إلى الاهتمام بها والانخراط فيها؟ وهل استطاع هؤلاء الطلبة من خلال مقياس المقاولاتية المبرمج عليهم أن يدركوا مفهوم هذه المؤسسة وقيمتها ووظيفتها كمشروع مستقبلي يضمن لهم مستقبلا مهنيا بالدرجة الأولى؟

وسوف أتطرق في هذه الورقة البحثية إلى طرح جملة من الملاحظات والتساؤلات وذلك من خلال علاقتي المهنية بطلبة المقاولاتية تخصص علم النفس- جامعة أدرار- وانشغالهم اليومية التي لها علاقة بمفهوم المقاولاتية وشروط تأسيسها.

كلمات مفتاحية: المقاولاتية، الحاضنة، العمل، المشروع، التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

Abstract:

This study addresses the issue of entrepreneurship in to Algerian universities by analyzing its current reality and future prospects within a forward-looking institutional framework, drawing on national and international experiences. It highlights the role of entrepreneurship in motivating university students to become proactive future actors capable of initiative, innovation, and self-development. While contributing to social and national development. The research explores the extent to which Algerian university students are attracted to entrepreneurial thinking and whether they understand its concepts and functions as a pathway to professional stability. The paper also discusses students' entrepreneurial orientations at the University of Adrar and emphasizes the importance of university incubator in supporting projects from initial idea to implementation.

Keywords: Entrepreneurship, Incubator, project, Work, socio-economic development.

*المؤلف المرسل: ساميحة أزبوش

1. مقدمة

مما لا شك فيه أن النشاط الاقتصادي لكل المجتمعات البشرية، مهما اختلفت أنظمتها الاقتصادية، يبقى هو المرآة العاكسة لدرجة نموها ورفاهيتها واستقرارها. فالنشاط الاقتصادي هو المحرك الأساسي لبلوغ المكانة المرموقة لتجسيد مستوى الرقي والتحضر في إطار المنافسة بين الأنظمة الاقتصادية والسياسية لكل المجتمعات والأمم. وعلى هذا الأساس سعت وتسعى المجتمعات البشرية، ومنذ بداياتها الأولى، على وجه الأرض إلى البحث عن إطار متين لممارسة نشاطها الاقتصادي، وفي هذا الإطار كانت الجزائر بعد استقلالها من الدول التي سعت في هذا الاتجاه، وقد كان اختيارها الأول، لأسباب كثيرة، هو الاعتماد على الاقتصاد الموجه في شكله العام، بمؤسساته وقطاعاته، وبمرور الزمن ومواكبة موجة التطور الاقتصادي وما عرفه من إصلاحات جذرية دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة جديدة وفتح الأبواب للقطاع الاقتصادي الخاص وبالتالي للمبادرات الفردية كمحرك جديد ومبدع في النشاط الاقتصادي العام. وهذا بدوره تحديدا فتح المجال للنشاط الاقتصادي في إطاره الجديد وهو المقاولاتية كمؤسسة خاصة تستقطب كل القدرات للشباب الجزائري وخاصة طلبة الجامعة الجزائرية الذين يعتبرون رأس مال أساسي في حد ذاته. فهم أصحاب عقول مبدعة تساهم في خلق مشاريع مقاولاتية جديدة لتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية المستدامة.

وفي هذا الإطار وفرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر الإطار الهيكلي والقانوني في هذا الفضاء. والسؤال المطروح: هو إلى أي حد استطاع النشاط المقاولاتي الجامعي في الجزائر المساهمة في الانخراط في الدورة الاقتصادية الوطنية؟ وما هي الصعوبات والعقبات التي تواجهه؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟ وبالفعل لقد عرف النشاط المقاولاتي في الجامعة الجزائرية حركة ديناميكية فعالة وهو في بداياته الأولى وعلى هذا الأساس لا يمكننا تقيمه الآن، بل يجب تركه لسنوات مع مرافقته وتوجيهه. فنقص الثقافة المقاولاتية هي في حد ذاتها عائق يجب إزالته ولكن كيف السبيل إلى ذلك.

وفي المقابل هناك فرضية أخرى مطروحة للاختبار وهي أن هذا النشاط المقاولاتي هو فاشل منذ البداية ولا يجب علينا أن نسمح له بالاستمرار والتصحيح، بل يجب البحث على إطار عملي آخر لتقريب الجامعة من الواقع الاقتصادي للمجتمع.

ومن خلال هذه الفرضيات يمكننا تحديد أهداف هذا البحث في أنه يحمل في طياته مشروعا إقتصاديا واجتماعيا ضخما من جهة ومن جهة أخرى لا يستوفي كل الشروط الملائمة لذلك وهذا بسبب نقص الثقافة المقاولاتية ونقص المرافقة اللازمة لنجاحه، وبالرغم من ذلك تسعى الدولة بكل مؤسساتها إلى تذليل كل الصعوبات والعوائق لبلوغ الغاية المنشودة.

ونظرا لطبيعة الموضوع وجديته وتشعباته حولت أن ألم بجميع شتاته مستعينة بالمنهج التاريخي والمنهج المقارن لتذليل الصعوبات والاقتراب من واقع النشاط الاقتصادي الجزائري في ثوبه المقاولاتي الراهن.

2. مفهوم المقاولاتية

اقترب مفهوم المقاولاتية في المجتمعات البشرية منذ ظهور الأنظمة الاقتصادية في أبعادها المختلفة من وسائل الإنتاج وعلاقات الإنتاج إلى التوزيع وإلى سياسة التملك، اقترن بثقافة وسائل الإنتاج وسلطتها في تحديد علاقات الإنتاج في أبعادها التاريخية والدينية والسياسية والاجتماعية. وثقافة التوزيع والاستهلاك التي تقوم عليها المجتمعات منذ القدم والتي هي بحاجة لتطوير هذه العلاقات ضمن أطر تسمح لها بالنمو والاستمرارية.

ومهما كانت الملكية في صورتها الخاصة كما هو الحال في المجتمعات الليبرالية أو في صورتها العامة كما هو الحال في المجتمعات ذات الأنظمة الاقتصادية الاشتراكية فإن الأمر صيان.

ففي الحالتين يفرض الواقع الاقتصادي ضرورة وجود مؤسسات اقتصادية، شبانية تشارك وتساهم في تجسيد مشاريع اقتصادية منتجة تدفع بالمجتمع إلى الأمام من حيث توفير فرص العمل وبالتالي القضاء على البطال أو التقليل منها. وفي نفس الوقت توسيع دائرة النشاطات الاقتصادية حسب ما يمليه العقل في إبداعاته المختلفة.

إن ارتباط المقاولاتية بالثقافة الاجتماعية للإنتاج والاستهلاك، اقتضى عدة مفاهيم لها حسب طبيعة النظام الاقتصادي من ليبرالي إلى اشتراكي وغيرهما. وهذا يجعلنا نقرب من حقيقة طبيعتها، فمصطلح **Entrepreneurship** هو مصطلح إنجليزي الأصل تم اشتقاقه من المصطلح الفرنسي **Entrepreneur** وتم ترجمته إلى الفرنسية بـ: **Entrepreneuriat**.

والمقولة (الجذر: قول) في اللغة هي صيغة المبالغة على شاكلة مفاعلة تقتضي المشاركة من أطراف متعددة، وهي المفاوضة والمجادلة لما لهما من أثر في المقاولاتية. (المعجم الوسيط، 2026) لكن هذا لا يمنعنا من تقديم بعض التعريفات للمقاولاتية، فهي عبارة عن سيروية تبدأ بفكرة وتنتهي ببناء مؤسسة اقتصادية متكاملة تقدم منتوجا جديدا في السوق يعكس صورة هذه المؤسسة وقدراتها الإبداعية في نفس الوقت مساهمتها في الكتلة الاقتصادية والاجتماعية العامة في دفع المجتمع إلى الأمام والزيادة في التنمية.

إن هذه المقاولاتية كمؤسسة اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى هي مؤسسة في خلق الثروة الاجتماعية التي تعود على المجتمع وعلى أصحابها في دفع عجلة الاقتصاد الاجتماعية في زيادة التنمية وتوسيع دائرتها في كل الاتجاهات بالرغم من المخاطر المتوقعة والسرعة في إيجاد الحلول وتوقع المخاطر المترتبة عن هذه السيروية الاقتصادية السريعة وعلى الرغم من توظيف كل القدرات التكنولوجية وخاصة الذكاء الاصطناعي تبقى ظاهرة الابداع هي السلطة الحقيقية في النمو والتصحيح وهذا ما أكده صاحب جائزة نوبل في الفيزياء "روجر بنروز". (

Penrose, R. 1994)

وتعرف كذلك على أنها نسق من العناصر المادية وغير المادية تترابط بسلطة الجانب المالي والمعلوماتي لتحقيق وحدة المؤسسة، وهي مكان لظهور الفكر الابداعي لخلق الثروة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضيف للمجتمع إسهاما في حياته الحضارية.

وقد عرفها الباحث الفرنسي "ميشال كوستر": بأنها: "ظاهرة انبثاق واستغلال فرصة جديدة خالقة للقيمة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للمبادرة والابتكار وتغييرات المقاول الذي يتفاعل مع محيطه. وهذا في نصه الأصلي.

(L'entrepreneuriat est un phénomène d'émergence et d'exploitation d'une opportunité nouvelle créatrice de valeur économique et sociale, résultant de l'initiative et de l'innovation d'un individu (ou d'une organisation) en interaction avec son environnement). (Coster, M. 2009)

وقد تعددت التعاريف لمفهوم المقاولاتية وعرفها البعض بأنها نوع من السلوك المتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي.

والحقيقة أن هذه المؤسسة المقاولاتية مبنية أساسا على الحركية الدائمة للمجتمع وعلى ما يصبه من أفكار جديدة تخرجه من ظاهرة الركود والجمود إلى مفهوم ديناميكي يعكس براديغم التغير الطبيعي للمجتمعات البشرية في صيرورتها التاريخية.

وهكذا تتحدد علاقة مؤسسة المقاولاتية بالمقارنة إلى الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي التي تظهر فيه ولما كان الواقع متغير من مجتمع إلى آخر في جميع الأبعاد فإن المقاولاتية لا تستطيع مهما أوتيت من قوة أن تتجاوز الواقع الذي تنشأ فيه.

ومن هنا نفهم بسرعة لماذا تختلف المقاولاتية من مجتمع ليرالي متطور إلى مجتمع متخلف أو إلى مجتمع اشتراكي إلى آخره.

إلا أن العامل المشترك بين هذه المجتمعات مهما تعددت وتنوعت واختلفت في نظمها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا أن المقاولاتية تبقى هي المؤسسة الاقتصادية الصغيرة المثقلة بطموحات مؤسسيها من طلبة أو إطارات أو شباب إلى آخره في تقديم إضافة مادية إلى هذا المجتمع الذي تنتهي إليه.

وهكذا تكون المقاولاتية ومحدداتها مقترنة بالمجتمع وهمومه وطموحاته التي تدفعه إلى طلب المزيد من التنمية المستدامة وتنوعها وتوسيع دائرتها من تلبية الحاجات الخدمائية المتنوعة والتي لا تكف بطلبات الإشباع المستعجلة وبين الحاجات الاقتصادية التي لا تنتهي أبدا.

فإذا أخذنا مثلا نموذج طلبة السنة الثانية ماستر علم النفس بجميع تخصصاتهم، عيادي، مدرسي وعمل وتنظيم كعينة للدراسة في مجال المقاولاتية وطموحاتهم إلى الاندماج في هذا الإطار الجديد بالنسبة إليهم وإلى تخصصهم بالمقارنة إلى الواقع الذي يعيشون فيه وإلى حاجات هذا الواقع إلى خدماتهم، مع العلم، أن الحاضنة كمؤسسة موجودة على مستوى الجامعة ومرافقة لكل طالب وطموحاته ومسؤولة على مرافقتهم وتوجيههم وتوفير الأراضية المادية والمعنوية اللازمين لذلك. فإننا بعد ملاحظتنا لهذه الظاهرة وقفنا على ما يلي:

أولا: أن معظم الطلبة المعنيين لا يعرفون أي شيء عن هذه الحاضنة ولا عن نشاطها وما تقدمه لهم من خدمات وتوجيهات.

ثانيا: لا علم لهم بالإطار القانوني لهذه الحاضنة وعلاقتها بهم.

ثالثا: وعندما يجمعون بعض المعلومات من خلال المقياس المبرمج في تكوينهم الدراسي لا يجدون الفضاءات المناسبة لتخصصهم. إلا في إطار ضيق جدا وهو بعض المؤسسات المتخصصة في المساعدة النفسية للمحتاجين إليها مثل التكفل النفسي للأطفال المصابين بأمراض التوحد. أو أمراض اضطرابات النطق والكلام أو معالجة حالات اجتماعية كظاهرة الانحراف والإدمان.

وكل هذا حيز ضيق لا يسمح لطلبة علم النفس بالإقبال عليه فقد نجد الراقي الشرعي بسلطته التي يفرضها على الناس يحتل مكانة مرموقة في المجتمع تتجاوز كل هذه المؤسسات التي ذكرناها. وفي هذه الحالة يفكر طلبة علم النفس في سلك مسارات أخرى والتفكير في بناء مؤسسات مقاولاتية أخرى لا علاقة لها بتخصصهم وهذا ما يمنعه القانون.

وعليه فإن النتيجة الأولية التي استخلصناها من هذه المفارقة هي أنه يجب فتح المجال لطلبة الجامعات وغيرهم في بناء مؤسسات مقاولاتية قد تتجاوز تخصصاتهم الأكاديمية لكنها تصب في مسعى واحد وهو توفير التنمية والوفرة في كل الاتجاهات الاجتماعية، الاقتصادية والنفسية والتربوية التعليمية إلى آخره، فكما يوجد الطب العام يجب أن توجد المقاولاتية العامة.

إذ لو قيد القانون نشاطاتهم المقاولاتية في إطار تخصصهم، وبما أن تخصصاتهم محدودة، وخاصة طلبة علم النفس مثلا، فإننا سنجدهم دون نشاط مقاولاتي رغم تخرجهم من الجامعة وتحصلهم على شهادات جامعية. وهذا ما يجعلنا نضيف فكرة أخرى وهي أن الطلبة أصحاب المشاريع المقاولاتية وبالرغم من المساعدات المالية المقدمة إليهم سواء من قبل الحاضنة أو البنوك أو غيرهما في شكل تجهيزات ووسائل وغيرهما وليس في شكل سيولة نقدية تسد حاجاتهم اليومية إلا أن الواقع أكد أنهم في حاجة إلى شبه راتب وخاصة في السنة أولى من مزاوله نشاطاتهم المقاولاتية، ثم يمكن اقتطاع هذا المبلغ فيما بعد. فمثلا منحة البطالة قد تقدم في السنة الأولى لنشاطهم الإنتاجي أو الخدماتي باعتبارهم شبه عاطلين. ويمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة ما قبل الإنتاج المقاولاتي.

هكذا تكون المحددات والتنظيمات التي تقوم عليها المقاولاتية والأبعاد التي تتمظهر فيها وهي التي يمكن أن نختصرها في المحدد المعرفي والتنسيقي والهيكلية.

فالبعد المعرفي يظهر عند المداول باعتباره فكرا يتمظهر في المقاولاتية وفي الاستراتيجية التي يفكر بها صاحب المشروع، وبقدرته على ترجمة الأحداث وفهم ما يجب أن يفعله والاستفادة من التجارب السابقة والحالية من خلال المعارف والعلاقات التي جمعها من خلال اطلاعه على مقاولات سابقة تكون قد نجحت أو فشلت لأسباب مختلفة. ولتجنب الفشل يجب توظيف الجانب النفسي وما يحمله من طاقات إيجابية تؤهله للنجاح وتجنبه الفشل.

أما البعد التنسيقي الناتج عن الفعل المقاولاتي والذي يقود المداول للموقع مقابل العديد من المنافسين والمتعاملين، وهم كثر، من مختلف الطبقات الاجتماعية، بحيث يقوم معهم بالتحكم في الشكل المنظماتي.

أما البعد الهيكلي فهو يهتم بالادماج المقاولاتي ضمن خاصيتي الهدف الملموس والذاتية المعبر عنه بالميل نحو نشاطات معينة، هذه الصورة تضع المداول ومؤسسته في ارتباط وطيد وتحديد ما هو المدى الذي يؤثر فيه هذا الارتباط بشكل مهم على المؤسسة المقاولاتية ومنشؤها وطبيعتها نشاطاتها.

وبقدم **Alain Fayol** المقالة على أنها "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد -أي تواجد الخطر-، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي".

وفي هذا المسعى تسعى الدولة الجزائرية والجامعة الجزائرية إلى تحويل مسار المباحث العلمية من إطارها النظري إلى إطارها العملي الذي له علاقة مباشرة بكل النشاطات الاقتصادية والخدماتية وغيرها في الجزائر. من هنا فإن المؤسسات المقاولاتية تعكس روح المبادرات الفردية والجمعية في خلق الثروة الاقتصادية، في أشكالها المختلفة، مادية ومعنوية لدى طلبة الجامعات وغيرهم الذين لديهم مؤهلات وخبرات ويريدون الانخراط في المشروع التنموي الوطني الاجتماعي والمساهمة في انتاج الثروة وتنمية قدراتهم في نفس الوقت، في إطار منظومة اقتصادية تتسم بالتنافس، فهي فعل اقتصادي واجتماعي يندرج في إطار إنشاء مؤسسة مقاولاتية أو تنظيم يهدف إلى تحقيق الذات وتحقيق موارد مالية واجتماعية، في ظل إطار قانوني يسمح بذلك مع تحمل المخاطر الناجمة عن تلك المبادرة.

3. المقاول والثقافة المقاولاتية

1.3 مفهوم الثقافة المقاولاتية

إن مفهوم الثقافة كمظهر بشري أحاط منذ البدايات الأولى للإنسان على سطح الأرض بكل نشاطاته الجسمانية والذهنية وهذا من خلال ما أضافه هو نفسه إلى الطبيعة أو من خلال ما أضافه إلى ذاته من قدرات وتصورات مختلفة. وعلى هذا الأساس فإن للثقافة مظاهر متعددة يكون مظهرها بسيط في نشاط الإنسان البدائي كيف ينتج ما يأكله وكيف ينام وفيما يفكر؟ وبالتالي فمن الحياة في العراء إلى الحياة العصرية والتكنولوجيا. وما بينهما من تباعد هو ما يجسد سلم الثقافة. من ثقافة بدائية إلى ثقافة علمية وبالتالي فإن العلم والفلسفة مظهران من مظاهر الثقافة. والحراث والبذر والرعي والتقاط الثمار والصيد هي مظاهر أخرى للثقافة.

وما يهمنا من هذا هو التركيز على نشاط الإنسان الاقتصادي الذي سماه "ابن خلدون" بالمعاش أقول التركيز على النشاط الاقتصادي وأبعاده الاجتماعية والوقائية إلى آخره هي ما يمكننا أن نستخلص منه فكرة الثقافة المقاولاتية كلبنة أساسية في استمرارية الحياة الاجتماعية وتحسينها. وما حلم يوسف عليه السلام وهو في السجن عن سبع عجاف إلا صورة لتجسيد الفكر المقاولاتي في صورته الإنتاجية والوقائية وتوظيفه والاستعانة به كحصانة. يعرف "تايلور" الثقافة بكونها ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والتقاليد، وجميع المقومات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان كعضو في مجتمع معين.

ويعرفها المفكر الجزائري "مالك بن نبي" في كونها مجموعة الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي تؤثر في الفرد منذ ولادته، وتصبح لا شعوريا العلاقة التي تربط سلوكه بأسلوب الحياة في الوسط الذي ولد فيه. وهي أيضا مجموعة القيم والرموز والمثل العليا والمعتقدات والافتراضات الموجهة والمشكلة للإدراك والتقدير والسلوك والمساعدة على التعامل في مختلف الظواهر والمتغيرات، فهي تمثل روح المقاولاتية والسبب الرئيس والفاعل لإنشائها.

وبمعنى آخر فإن مفهوم الثقافة المقاولاتية يركز أساسا على مبدئين، الثقافة من جهة والمقاولاتية من جهة أخرى. وضمن هذا التزاوج بين المفهومين الثقافة والمقاولاتية يمكن تعريف ثقافة المقاولاتية باعتبارها العادات والقيم مثل الاستقلالية والمسؤولية والابتكار والتضامن والمعارف المكتسبة من أجل كسب الرهان كمقاول أو موظف كفاءات معرفية حول الأفعال والحالات والسلوكات المكتسبة من واقع الحياة.

هذا التعريف يركز على القيم والمؤهلات التي يكتسبها المقاول لإنشاء مؤسسته.

أشار "جون ماري تولوس" "Jean-Marie Toulouse" إلى أن هناك أطر تشير دائما إلى وجود ثقافة مقاولاتية واسعة الانتشار في كل المجتمعات البشرية رغم التفاوت الاقتصادي بين المجتمعات والثقافات ولقد لخصها في عناصر محددة وهي : (Toulouse, J.M. 1990)

1) الرفع من قيمة النشاطات المقاولاتية إلى أرقى درجات التسلسل الاجتماعي وهذا بديهي جدا في مجتمعات بشرية مرتبطة بالاستهلاك بالدرجة الأولى وبالنمو الاقتصادي الذي ينعكس دائما على النمو الاجتماعي بصفة عامة.

2) وفي المقابل الدفع بالعقل المقاولاتي إلى الابداع والتنافس في إطار القيم الاجتماعية السائدة. وذلك وفق محفزات ضخمة تجعل الابداع مسعى ومطلب كل عاقل في مجتمع ما.

3) ولكن هذا لا يعني محاصرة الابداع فيما هو سائد إذ أن المجتمعات البشرية، كما أكد على ذلك التاريخ وخاصة في العلم، تحاول دائما الموازنة بين الثبات والاستقرار وبالتالي الركود ولكن في نفس الوقت تطمح إلى التغيير الجذري أو الجزئي حتى تحقق الغايات التي تسعى إليها وبالتالي الجديد والعصرية.

وفي هذه المفارقة بين التغيير قد يصل إلى مستوى التثوير أي الثورة على الواقع المعيش وبين أن نترك كل شيء كما هو والدفاع على ما هو سائد والعمل على تبريره بكل الوسائل كتوظيف الدين والفلسفة إلى آخره.

وقد أكدت الثورة الصناعية في أوروبا والتي نتج عنها تغيير جذري في بنية المجتمع وفي الدخول إلى عصر الحداثة التي فصلت بين مرحلتين مرحلة ما قبل الثورة الصناعية حيث كان العمل مجرد نشاط لا يحمل في قيمته الحقيقية لكن الثورة الصناعية ورغم سلبياتها إلا أنها أعطت للعمل وللعامل أبعادا أخرى. وهذا ما أكده الفيلسوف "هيجل" والفيلسوف "كارل ماركس".

وفي هذا الإطار فإن النشاط المقاولاتي إذا نظرنا إليه على أنه عمل وقيمناه وفق هذه الفلسفة فإنه سيفعل أشياء كثيرة، فهو من جهة يغير الطبيعة ويفهمها ومن جهة أخرى يغير صاحبه ويحرره ويخرجه من دائرة السلطة البيولوجية والاجتماعية.

يتأكد من خلال هذا الطرح أن ثقافة المقاولاتية هي فعل اجتماعي تساهم فيه مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع انطلاقا من السلطة السياسية التي لها الحق في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية وفقا لاستراتيجياتها التنموية وكذا المنظومة التربوية والأسرة ومؤسسات المجتمع المدني لنشر قيم وتصورات حول ثقافة المقاولاتية لتشجيع مختلف المجهودات الرامية في هذا الإطار مع الأخذ بالاعتبار القدرات والكفاءات المناسبة لتفعيل عملية المقاولاتية.

وهكذا يرتبط مفهوم ثقافة المقاولاتية بمفهوم الثقافة أيما ارتباط ويحدد ثقافة المقاولاتية على النحو الذي يجعلها مجموع القيم والمعتقدات والتوقعات المشتركة والتي تعد كدليل للأفراد، ينتج من خلالها معايير تؤثر بشكل كبير على سلوكيات الأفراد والمجموعات بإيجاد أفكار مبتكرة، ابداع في مجمل القطاعات ومحاولة تطبيقها في مجال الاستثمار في رؤوس الأموال.

بذلك يكون مفهوم المقاولاتية مفهوما يتحرك بجملة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي أسهمت في تبلوره وطرحه بشكل مميز بخاصة في ظل التطورات الاجتماعية والعلمية والاقتصادية التي يشهدها العالم المعاصر.

2.3 مفهوم المقاول

يعرفه "جوزيف شومبيتز" **Josef Schumpeter** على أنه : "شخص مختلف عن الآخرين فريد بنوعه، وهو الذي يحدث وابتكر ويجدد ويعمل على تحديث جميع عناصر الانتاج والعمل والمال، ويرفع من مستويات الأنشطة الاقتصادية والحياة الاجتماعية". (Schumpeter, J.A. 1934)

أما "ماكس فيبر" **Max Weber** يعرف المقاول على أنه: "ذلك الشخص العقلاني الذي يقوم بالادخار من أجل تراكم رؤوس الأموال يستخدمها استخداما عقلانيا في عدة أنشطة تجارية وصناعية... كما يركز "ماكس فيبر" على خصائص المقاول كالمثابرة والمغامرة والقوة الكاريزماتية، وكذلك العقلانية في تسيير مقاولته كما يتحمل كل الظروف التي تلعب دورا مهما في كسب أرباح أو خسارة". (Weber, M. 2002)

وينظر له "داركر" **Peter Drucker** باعتباره المؤسسة المصغرة التي تجعل من التغيير طريقا له، وبذلك فالمقاول في نظره مبدع. (Drucker, P.F., 1985)

4. النشاط المقاولاتي وتطوره في الجامعة الجزائرية بين الواقع والآفاق

إن نشأة المؤسسة المقاولاتية، وفي كل المجتمعات، مشروطة بضرورة وجود ثقافة مقاولاتية سابقة ومن جهة أخرى، مشروطة كذلك، بحاجات إقتصادية واجتماعية يفرضها الواقع المعيش.

وللتوفيق بين هذين الشرطين، الثقافة المقاولاتية والحاجات الاقتصادية والاجتماعية لمجتمع ما أي ما يفرضه الواقع، سعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى محاولة تلبية كل الحاجات الاجتماعية بصورها المتعددة وخاصة الحاجات الاقتصادية كتوفير الغذاء وفرص العمل والسكن والتعليم إلى آخره. وهذا ما سمي عند أصحاب الفكر الاشتراكي بالديمقراطية الاجتماعية، في مقابل الديمقراطية السياسية التي لا تراعي هذه الحاجات الاجتماعية بل تركز أساسا على الحريات الشخصية إلى آخره. وفي هذا قيل: " ماذا تساوي حرية بطل أمريكي ينام تحت الجسور."

لقد ركزت الجزائر كما قلت، ومنذ بداية الاستقلال على توفير كل الحاجات المادية للمواطن الجزائري في إطار نظام اشتراكي لا يسمح كثيرا للمبادرات الخاصة وللمؤسسات الخاصة بممارسة دور الزعامة والقاطرة التي تجر الاقتصاد. وهذا نظرا للتوازنات الدولية التي كانت آنذاك بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي. ولكن وبمرور الزمن بدأ القطاع العام في إطار الاقتصاد الموجه يفقد سلطته المطلقة ويعطي فرصة للقطاع الخاص وفق توجه جديد للدولة الجزائرية .

وهكذا بدأت تظهر بعض المؤسسات الخاصة والصغيرة والمتوسطة للمساهمة في التنمية الاقتصادية وغيرها وفق آليات قانونية جديدة ومؤسسات داعمة تدفع بالشباب وتمولهم ماديا ومعنويا إلى خوض تجربة جديدة في تعزيز النمو وفي زيادة الإنتاج وتحسينه وعلى سبيل المثال لهذا التوجه نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) يساهمان في هذا المسعى بطرق مرنة ومتغيرة حسب متطلبات الواقع وضغوطاته.

إن هذا التوجه الجديد في مجتمع جزائري وخاصة على المستوى الجامعي، بدأ يركز وبطريقة ملفتة للانتباه على الجامعة وما تحمله من سلطة معرفية لا حدود لها في المساهمة في بناء اقتصاد جديد يقوم على العلم وأدواته وعلى التكنولوجيا وبنياتها وعلى الذكاء الاصطناعي وحدوده اللامتناهية. وهذا في إطار سياسة عامة هي إزالة الفاصل الذي كان يفصل بين النشاطات الاقتصادية مواقع ملموس وبين الفكر وقدرات العقل على الابداع منذ زمن بعيد. لقد حاولت هذه السياسة، كما قلت، أن تزيل هذه العتبة الفارقة بين طلبة الجامعة وما يحملونه من قدرات معرفية تحتاج إلى التجسيد وبين واقعهم الاقتصادي والاجتماعي الذي هو في حاجة إلى هذه القدرات العقلية. فظهر ما يسمى بالمؤسسات الناشئة (Startups) وحاضنات الأعمال في كل الجامعات الجزائرية كما ظهرت من جهة أخرى مؤسسات مالية داعمة لهذه المبادرات وفي كل المجالات الاقتصادية والخدماتية.

وبهذا تفتح الجزائر أبواب اقتصادها ونوافذه إلى المبادرات الشبانية الجامعية وإلى العقل الجزائري الذي يجب أن يكون هو الركيزة الاقتصادية الأساسية في الدفع نحو القضاء على البطالة أو التقليل منها هذا من جهة ومن جهة أخرى تحقيق الرفاهية والوفرة والجودة. وهذا يذكرنا بما كتبه آدم سميث لما نظر إلى الواقع الاقتصادي في صورته المعيشة وفيما يجب أن يكون عليه. فكتب ما سماه "برفاهية الأمم" وهو الكتاب الاقتصادي الأول في التاريخ البشري حسب الكثيرين من نقاده الذي فتح أبواب الاقتصاد الحديث والمعاصر. ووضع الحجر الأساس لرؤية اقتصادية مازالت قائمة إلى يومنا هذا.

ورغم هذا فإن النشاط المقاولاتي في الجزائر وخاصة من قبل طلبة الجامعة ورغم كل التسهيلات إلا أنه مازال يعاني ويتخبط في فضاء لم يؤسس تأسيسا علميا بعد وهو في حاجة ملحة إلى التصحيح وإعادة التصحيح، إذا اقتضى الأمر إلى ذلك، وخاصة في نشر ثقافة مقاولاتية صحيحة مبنية على أسس معرفية وعلمية ومن قبل المتخصصين وليست مجرد بروباغندا أو دعاية للاستهلاك الظرفي.

وفي هذا المسعى ركز وزير التعليم العالي الجزائري مؤخرا على الإشارة إلى مصادر تمويل جديدة تدعم هذه المؤسسات المقاولاتية الناشئة في الأوساط الجامعية في إطار عقود وشراكة بين طلبة الجامعات الذين يقدمون على الانخراط في مسعى النشاط المقاولاتي وبين مؤسسات ومصالح جامعية وإدارية وذلك لدفع عجلة التقدم الاقتصادي ولتسهيل الممارسة الاقتصادية السلسة دون عوائق بيروقراطية ودون نقص في التمويل. وهذا يدخل كما قلنا سابقا في نشر ثقافة مقاولاتية تفرضها سلطة الواقع من جهة ويفرضها من جهة أخرى البحث العلمي الذي وصل إلى مرحلة من النضج يمكنه هو نفسه أن يتخذ كموضوع للممارسة النشاط المقاولاتي فيه هو في ذاته. وهذا يعني إمكانية بناء

مختبرات بحث جديدة في إطار النشاط المقاولاتي. وهذه المختبرات هي التي تقدم لنا حلولاً وإجابات على الإشكاليات الراهنة في البحث العلمي والواقع المعيش.

وهذا ما تؤكد وجوده بعض المؤسسات التي سارعت إلى ذلك، مثل المؤسسات المقاولاتية المختصة في الذكاء الاصطناعي ودعمه والاستفادة منه وفي الروبوتيك وفي الأمن السيبراني إلى آخره. وكلها مجالات كان لا يمكن الخوض فيها دون جامعة جزائرية متطورة ودون طالب جزائري واعي لضرورة هذه المؤسسات وهذه النشاطات وفائدتها الجمة التي تنعكس على الاقتصاد الجزائري وأمنه من جهة وعلى انعكاسات ذلك على المجتمع بصفة عامة.

ويبقى الباب مفتوحاً أمام نشاطات مقاولاتية أخرى تنتشر في قطاعات حيوية هامة تغذي شريين المجتمع بكامله، مثلما هو الحال في قطاع الصحة والوقاية وعلاقة ذلك بتخصصات دقيقة في الجامعة الجزائرية وخاصة البيولوجيا وما يتبعها. والزراعة وما يتبعها كذلك والطاقة وما يتبعها إلى آخره.

فالجزائر تعتبر ورشة مفتوحة أمام كل التخصصات الجامعية بما في ذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية، فالمجتمع الجزائري بطبقاته الاجتماعية المختلفة في حاجة إلى علم النفس الذي يرتدي قبعة المؤسسة المقاولاتية في المساعدة النفسية وفي المساهمة في محاربة بعض الانحرافات مثل آفة المخدرات والوقاية منها أو في فتح مؤسسات مصغرة تهتم بأمراض اللغة أو النسيان أو التوحد إلى آخره.

وبهذا نكون قد قللنا أو قضينا على نشاطات المشعوذين والدجلين الذي يستغلون نسبة كبيرة من الناس بحجة شفائهم.

4. خاتمة

ومما لا شك فيه أن النشاط المقاولاتي وما حققه من نجاح في العالم وخاصة في الآونة الأخيرة حيث دخل لاعبون جدد إلى ساحة الاقتصاد العالمي وفتح آفاق واسعة في اتجاهات كثيرة ومتنوعة. ومن هؤلاء اللاعبون الذكاء الاصطناعي والروبوتيك إلى آخره. وبما أن الجزائر تنتهي إلى هذا النشاط الاقتصادي العالمي بطريقة مباشرة وغير مباشرة فإنها تسعى في هذا الاتجاه .

وبالفعل فإن النشاط المقاولاتي في الجزائر عرف منذ سنوات قفزات متنوعة سواء في نظامه الهيكلي أو في قوانينه المنظمة أو في غاياته الواعدة. وبما أن القطاع العام أصبح غير قادر على تلبية كل الحاجة الاقتصادية والاجتماعية وعليه بدأ يترك مساحات واسعة إلى النشاط المقاولاتي وخاصة ذلك الذي أقرته وفرضته الجامعة الجزائرية من خلال إطارها وطلباتها وسياساتها في المساهمة في بناء الاقتصاد الوطني والمشاركة فيه بكل طاقاتها البشرية والإبداعية والتقنية إلى آخره.

وعلى هذا الأساس قدمت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر مشروعاً مستقبلياً شاملاً وواعدة، من خلال فتح المجال للاستقطاب أكبر عدد من الطلبة أصحاب المشاريع المبدعة وذلك بوضع إطار مادي ومعنوي لذلك. وهذا الإطار يتمظهر في المساعدات المحفزة من خلال ما تقدمه الحاضنات والبنوك والمؤسسات المساعدة والتكفل بكل حاجات المؤسسة المقاولاتية وتغطية كل ما تحتاج إليه إذ وصل حجم المبالغ المقدمة إلى عشرة مليون

دينار جزائري تقدم في شكل تجهيزات مادية للمقاول المبتدئ مع مرافقة قانونية وتوجيهية للمقاول من قبل الحاضنة وغيرها من الصناديق المخصصة لذلك.

ورغم العراقيل والصعوبات التي تقف في وجه هذا النشاط المقاولاتي من قبل طلبة الجامعة إلا أنها بدأت تحدث أثرا واضحا في الواقع الاقتصادي والاجتماعي. وتمثل ذلك في بداية التقليل من البطالة وخلق فرص عمل جديدة للجميع وكذا التخفيف من المشاكل الاجتماعية خاصة المرتبطة بالجريمة والمخدرات والتخفيف من الاضطرابات النفسية نتيجة التوازن الذي يحدثه الشغل في الفرد، فمنصب العمل الذي توفره مؤسسة المقاولاتية يقي الفرد وأسرته من الحاجة ويوفر له دخلا شريفا. وفي نفس الوقت يكون دافعا له ومحفزا للاستمرار وقدوة لغيره. وعلى الرغم من فشل بعض النشاطات المقاولاتية لأسباب مختلفة بعضها شخصي ناتج على نقص الثقافة المقاولاتية وعلى نقص كذلك في التكوين الذي توفره الحاضنة إلا أن هناك مقاولات كثيرة نجحت في الدورة الاقتصادية الجزائرية وحتى في نشاطات اقتصادية دولية.

فالثقافة المقاولاتية وما تقتضيه من تكوين للمقاولين الجدد في إطار مرافقة الحاضنات على مستوى كل جامعة يجب أن يراجع ويتوسع ويتنوع إلى أقصى درجة ممكنة..

5. قائمة المراجع:

- 1- مجمع اللغة العربية بالقاهرة (2026)، المعجم الوسيط، ج 1 www.arabicacademy.gov.eg
- 2 -Penrose, R. (1994). Shadows of the mind: A search for the missing science of consciousness. Oxford University Press.
- 3- Coster, M. (2009). Entrepreneuriat. Paris : Pearson Education.
- 4 -Toulouse, J.M. (1990). L'entrepreneuriat au Québec. Montréal : Presses HEC.
- 5-Schumpeter, J.A. (1934). The theory of economic development. Harvard University Press.
- 6-Weber, M. (2002). The protestant ethic and the spirit of capitalism (T.Parsons, Trans.). Routledge. (Original work published 1905).
- 7-Drucher, P.F. (1985). Innovation and entrepreneurship: Practice and principles. Harper&Row.